ميناء العقير خلال فترة الحكم العثماني

١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م

د. سعيد بن محمد بن مفرح القحطاني
قسم التاريخ - كلية العلوم الإنسانية -جامعة الملك خالد

عاودت الدولة العثمانية اهتمامها بموانئ الخليج العربي منذ منتصف ستينيات القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، إذ كلف الباب العالي متصرف البصرة معشوق باشا(١) بدراسة منطقة الخليج العربي، ومعرفة مدى إمكانية التعاون والالتقاء مع الكيانات المحلية فيها، ولقد رفع المتصرف المذكور التقرير المطلوب منه إلى الباب العالي في ١٥ من شوال ١٢٦٧هـ/ ١٥ يونيو ١٨٥١م(٢)، احتوى هذا التقرير على معلومات جمعها المتصرف من خلال بعض التجار وعدد من مندوبيه شملت معظم موانئ الخليج، وأشار إلى الأحساء عندما تحدث عنها في التقرير أنها خاضعة لحكم الإمام فيصل بن تركي آل سعود. وذكر أن أهالي

---

(١) تولى معشوق باشا منصب متصرف البصرة لعام واحد فقط ١٢٦٧-١٢٦٨هـ/ ١٨٥١-١٨٥٢م، وكان برتبة ميرميران (أمير الأمراء)، انظر: سالنامة الدولة العلية (التقرير السنوي للدولة العثمانية) لعام ١٢٨٥ رومي، ص٧٤.

(٢) أرشيف رئاسة الوزراء، إرادة داخلية رقم I.D.H 14646.

الأحساء والقطيف قد أبلغوا مبعوثيه بأنهم مستاؤون من حكم الإمام فيصل بن تركي(٣)، ويرغبون في الانضواء تحت الحكم العثماني، ولذلك يوصي متصرف البصرة منذ ذلك الحين بضرورة بناء أسطول عثماني وتعزيز القوات البحرية في البصرة حتى يتسنى لها التحرك لفرض السيطرة العثمانية على تلك الجهات(٤).

وعلى الرغم من وجود الرغبة الواضحة لدى العثمانيين في العودة إلى سواحل الخليج وخاصة سواحل الأحساء(٥) فإن تحركاتهم في هذه الفترة كانت تتسم بالحذر من إثارة البريطانيين؛ لوقوف بريطانيا مع الدولة العثمانية في مواجهة التهديدات الروسية في تلك الأثناء(٦).

عقب وفاة الإمام فيصل بن تركي عام ١٢٨٢هـ/ أواخر ١٨٦٥م، دخل أبناؤه من بعده وخاصة عبدالله وسعود في صراع استنجد على إثره الإمام عبدالله بن فيصل بالدولة

---

(٣) لم تورد مصادر تلك الفترة ما يثبت ما ذكره هذا التقرير، بل على العكس من ذلك؛ فالمعروف تاريخيًا - وفقًا لتلك المصادر - أن الأحساء والقطيف قد انضويا تحت لواء الإمام فيصل بن تركي في فترة حكمه الثانية طواعية.

(٤) البستاني، مهدي جواد: وثائق عثمانية غير منشورة عن البصرة وأسطولها وصلاتها بالخليج العربي أواسط القرن التاسع عشر، الوثيقة، البحرين، العدد ١٧، السنة ٩، ذو الحجة، ١٤١٠هـ، ص١١٥-١٢٦.

(٥) كان الحكم العثماني الأول للأحساء بين عامي ٩٠٧-١٠٨٠هـ/ ١٥٥٠-١٦٦٩م.

(٦) القريني، محمد موسى، الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء ١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ، ص٦٣.

العثمانية(٧)، التي وجدت في دعوته الجسر الذي يمكنها من الوصول إلى تلك الأماكن واضعة في حسبانها عددًا من الأمور، أولها أن الحاجة إلى وقوف بريطانيا معها ضد روسيا قد تلاشت قليلاً، وثانياً أن الإمام سعود بن فيصل وهو الطرف الآخر في صراع السلطة قد اتجه كما تفيد بعض التقارير للاستعانة ببعض مشيخات الخليج، والأمر الثالث يتمثل في التغير الذي طرأ على السياسة العثمانية عقب حرب القرم ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، حيث انتهجت السلطات العثمانية نهجاً إصلاحياً، ولذلك عرف النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بعصر التنظيمات العثمانية، وكان من أكثر مطالب الإصلاحيين ضرورة بسط الدولة سيطرتها الفعلية على الجزيرة العربية، ثم إن الدولة حظيت بعدد من المسؤولين المتحمسين، وكان والي بغداد في بداية سبعينات القرن التاسع عشر مدحت باشا(٨) أحدهم.

استغلت الحكومة العثمانية دعوة الإمام عبدالله بن فيصل لوالي بغداد للتدخل في صراعه مع أخيه، وأذنت لذلك الوالي بإرسال

---

(٧) إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، أمراء وغزاة، قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج، ط٣، دار الساقي، لندن، ١٩٩٥م، ص١٣.

(٨) مدحت باشا: ولد في الآستانة عام ١٨٢٢م، تعلم على يد والده الذي كان قاضياً شرعياً، وتعلم الخط الديواني الهمايوني، عمل وهو في الثامنة عشرة في أحد أقلام الحكومة، لكنه ما لبث أن أخذ يتقدم باطراد حتى أصبح والياً لولاية الدانوب، ثم ولاية الشام، ثم بغداد عام ١٨٦٩م، فصدراً أعظم عام ١٨٧٦م، عرف بأبي الدستور العثماني الذي أعلن عام ١٨٧٦م في عهد السلطان عبدالحميد. وانتهى مدحت باشا نهاية مأساوية في منفاه في الطائف عام ١٨٨٣م. للمزيد عن شخصية مدحت باشا، يمكن الرجوع لقلعجي، قدري، مدحت باشا، دار العلم للملايين، بيروت، د. ت.

حملة عسكرية إلى سواحل الأحساء والقطيف عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م بقيادة نافذ باشا(٩)، وحين تمكنت الحملة العثمانية من السيطرة على الأحساء والقطيف وقطر، قرر العثمانيون حكم هذه المنطقة بشكل مباشر وأبقوا فيها أكثر من خمسة آلاف جندي نظامي، كما أبقوا بعض السفن راسية في موانئ الأحساء(١٠).

أصدر العثمانيون بعد أن حسموا أمر تبعية الأحساء والقطيف قرارًا تنظيميًا ضمت بموجبه الأحساء والقطيف وقطر في متصرفية واحدة كانت المتصرفية الحادية عشرة الملحقة بولاية بغداد، وأطلقوا عليها اسم لواء نجد(١١).

أهمية الموضوع:

يتناول البحث ميناء العقير(١٢) خلال فترة الحكم العثماني الثانية، التي امتدت لاثنتين وأربعين سنة ١٢٨٨-١٣٣١هـ/

---

(٩) نافذ باشا: قائد الحملة العسكرية على الأحساء عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، عين متصرفاً للأحساء في ٢١ من شوال ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م، وبقي فيها أقل من سنة، ثم عين عام ١٣٥٠هـ/ ١٨٨٧م والياً للبصرة، انظر: صابان، سهيل، مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(١٠) السبيعي، عبدالله بن ناصر، التصدي السعودي للحكم العثماني للأحساء والقطيف ١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م، دراسة وثائقية، الرياض، ١٩٩٩م، ص١٧.

(١١) السبيعي، مرجع سابق، ص٢٦. ولواء نجد هو المسمى الإداري العثماني لمنطقة الأحساء.

(١٢) العقير: ميناء واحة الأحساء، يبعد عن الهفوف باتجاه الشمال الشرقي نحو ٤٠ ميلاً، وعن القطيف باتجاه الجنوب الشرقي بنحو ٦٤ ميلاً، للمزيد: انظر: الجاسر، حمد: المعجم الجغرافي للبلاد السعودية، المنطقة الشرقية (البحرين قديماً)، القسم الثالث، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٤٠١هـ، ص١١٨١ - ١١٨٢.

١٨٧١-١٩١٣م، وتكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على أهمية هذا الميناء من خلال التقارير التي كتبها عدد من المسؤولين العثمانيين الذين وفدوا لأسباب مختلفة إلى الأحساء، وكذلك الوثائق التي تحتضنها الأرشيفات العثمانية، وخاصة أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول، ولعل من المستحسن الإشارة إلى أهم هذه التقارير المستخدمة في هذا البحث، وهي حسب كتابتها تاريخياً على النحو التالي:

١ - تقرير والي بغداد مدحت باشا: وهو تقرير كتبه الوالي العثماني عقب سيطرة العثمانيين على القطيف والأحساء، حيث زارهما لترتيب الأوضاع فيهما، ولقد مثل هذا التقرير مصدراً مهماً لكثير من الباحثين الذين تناولوا تاريخ المنطقة خلال فترة الحكم العثماني(١٣).

٢ - تقرير متصرف نجد اللواء نديم بك(١٤): وهو آخر متصرف عثماني للأحساء، وكتب حين وصوله إلى البصرة قادماً من الأحساء بعد سقوطها في يد الملك

---

(١٣) تقرير مدحت باشا الذي رفعه للحكومة العثمانية عن لواء نجد. أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، إرادة داخلية رقم I.D.H. 44930، ويمكن الاطلاع على ترجمة كاملة لهذا التقرير لدى، الكندري، فيصل عبدالله، الحملة العثمانية على الأحساء عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م، ص٢٠٥-٢٣٩.

(١٤) نديم بك: عين متصرفاً للواء نجد عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، وبقي في الأحساء حتى دخل الملك عبدالعزيز آل سعود الأحساء عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، فغادرها إلى البصرة عبر البحرين، ومن هناك بعث عدداً من التقارير عن الأحساء والقطيف إلى وزارة الداخلية يستحث فيها حكومته على استعادة الأحساء والقطيف بالقوة العسكرية، انظر: صابان: مداخل بعض أعلام، ص٢٢٤.

عبدالعزيز آل سعود تقريراً وصفياً للأحساء، ذكر فيه بعض المعلومات عن ميناء العقير، سنوردها لاحقاً.

٣ - بعض الوثائق العثمانية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول، التي كانت مراسلات بين وزارة الداخلية العثمانية أو الصدارة العظمى وكل من ولايتي البصرة وبغداد ولواء نجد؛ للتفاهم في كثير من الأمور. وسنركز في هذه الوثائق على ما يخص ميناء العقير، وخاصة ما يهم الرسوم الجمركية والأوضاع الأمنية للميناء، على أن أهم تصنيفات هذه الوثائق هي أوراق الباب العالي (B.E.O) والإرادة الداخلية (I.DH)، وداخلية سياسية (DH.SYS)، وداخلية قلم مخصوص (DH.KMS)، إضافة إلى بعض الأبحاث المنشورة وغير المنشورة، التي تناولت ميناء العقير بشكل أو بآخر.

أهمية الميناء ووضعه في التنظيم الإداري العثماني:

تختلف الدراسات التي بين أيدينا في أهمية الميناء للعثمانيين، ففي حين يرى بعض الدارسين أنه الميناء الرئيس للعثمانيين في الخليج العربي(١٥)، يرى آخرون أن عدد القوات العثمانية في هذا الميناء لا يُظهر اهتمامهم به واستخدامه لأهداف استراتيجية أو توسعية(١٦).

---

(١٥) صابان، سهيل، موانئ الخليج العربي في وثائق الأرشيف العثماني ١٢٨٨-١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م، بحث مقدم لمؤتمر موانئ الخليج العربي منذ مطلع القرن ١٠-١٤هـ/١٦ - منتصف ٢٠م، جامعة الشارقة، شوال ١٤٢٧هـ/نوفمبر ٢٠٠٦م، ص٦.

(١٦) الشعيل، عبدالعزيز عبدالرحمن، ميناء العقير في عهد الملك =

كان ميناء العقير قد ترك في التنظيم الإداري الذي قسم لواء نجد إلى أقضية ونواح، بسبب عدم وجود موظفين لشغل جميع المناصب الإدارية(١٧)، إلا أن العثمانيين قد اهتموا لأمر هذا الميناء من الناحية الاقتصادية، إذ وضعوا له ترتيباً محدداً لتحصيل رسوم الجمارك(١٨). ويتمثل ذلك الترتيب في إيكال مهمة التحصيل لبعض الملتزمين .

على أن هذا الموضوع ما لبث أن تغير بعدما يزيد عن العامين بقليل، حيث أصبح ميناء العقير بموجب التشكيل الإداري لعام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٣م ناحية(١٩)، تابعة لقضاء الهفوف، وأُبقي على العقير ناحيةً حينما أُجري تغيير على بعض الأقضية والنواحي في المتصرفية عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م(٢٠)، ومن المرجح أن إبقاء ميناء العقير ناحيةً وتصنيفها ضمن نواحي الفئة الثالثة دون أن تتبع لها أي قرى أو يوجد بها سكان دائمون في كل تشكيل إداري يحسم لنا أمر اهتمام العثمانيين بهذا الميناء. ويبرز هذا الاهتمام بوضوح حين نعلم أن الدولة العثمانية قد أوجدت في الميناء

= عبدالعزيز، الأهمية السياسية للميناء، ضمن مجموعة أبحاث ضمنت في كتاب تذكاري مقدم للدكتور رأفت غنيمي الشيخ، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٦٤.

(١٧) السبيعي، مرجع سابق، ص٢٧.

(١٨) نفسه، ص٢٠٠.

(١٩) السبيعي، عبدالله ناصر، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني ١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م، دراسة وثائقية، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص١٨٣.

(٢٠) نفسه، ص٢٢٠.

مأمورين لبعض الإدارات، كالجمارك، والحجر الصحي، والشرطة، ومأمورية الديون العامة، دون سواها من نواحي لواء نجد(٢١).

إن وصف العقير بالميناء الرئيس للدولة العثمانية في الخليج أمر لا يخلو من المبالغة، إذ لا يمكن بحال مقارنته بالبصرة، كما أن نفي الأهمية الاستراتيجية للعثمانيين عن هذا الميناء في المقابل فيه حيف واضح بالدور الذي أداه ميناء العقير منذ وصول العثمانيين إلى الأحساء عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م. فمن الواضح أن العقير كان ميناءً مهمًا للواء نجد، فمن طريقه كانت ترد البضائع المختلفة، وتصدر التمور إلى خارج الأحساء كذلك، كما أن مسؤولي الدولة وجنودها كانوا يتخذونه معبراً لهم حين يأتون إلى مركز اللواء في الهفوف أو يغادرونه، ولذلك فأهمية العقير للعثمانيين أمر لا يمكن تجاهله.

وصف ميناء العقير:

تشير عدد من التقارير التي كتبها مسؤولون عثمانيون في مناسبات مختلفة إلى ميناء العقير في معرض حديثها عن لواء نجد (الأحساء)، ويأتي أول هذه التقارير من والي بغداد مدحت باشا الذي زار لواء نجد للاطمئنان على نجاح الحملة التي أرسلها بقيادة نافذ باشا، وليرتب أوضاع اللواء - الإدارية

---

(٢١) لمعرفة المزيد عن الأجهزة الإدارية في ميناء العقير أثناء فترة الحكم العثماني، يرجى الرجوع لـ: السبيعي، الحكم والإدارة...، ص٢١٦ - ٢١٩، ٢٢٥، وغيرها.

منها خاصة -، ولهذا التقرير المفصل عن الأحساء والقطيف أهمية كبيرة(٢٢)، غير أن حديثنا سيقتصر على ما دوَّنه عن ميناء العقير فقط.

حدد مدحت باشا المسافة التي تفصل هذا الميناء عن مركز اللواء (الهفوف) باثنتي عشرة ساعة، وتحدث كذلك عن تواضع إمكانيات هذا الميناء، حيث لم تصلح فيه الدولة حتى ذلك الوقت شيئاً ذا بال، عدا إنشاء جمرك لجباية الرسوم الجمركية، إضافة إلى مخفر للشرطة يقع في إحدى القلاع الصغيرة، وفندق متواضع، وذكر مدحت باشا أن مياه الميناء سريعة الجريان، وهذا يجعل من اقتراب السفن الكبيرة معضلة، ولذلك تتوقف هذه السفن على مسافة تبعد عن الميناء بثلاثة أميال إلى أربعة، ويوصل إلى الميناء بالسفن الأصغر حجماً(٢٣).

جاء التقرير الثاني بقلم متصرف نجد نزيه بك(٢٤)، الذي أرسله إلى حكومته في ربيع الأول ١٣٠٣هـ/ ديسمبر ١٨٨٥م، وتحدث فيه هو أيضًا عن الأحساء والقطيف وقطر وميناء العقير بطبيعة الحال، إذ تحدث عن أهمية الميناء من حيث الموقع والأهمية الاقتصادية، لكنه كرر ما قاله مدحت باشا

---

(٢٢) أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، إرادة داخلية رقم I.D.H. 44930.

(٢٣) نفسه.

(٢٤) نزيه بك: عمل كاتباً في ولاية خداوندكار (بورصة)، ثم عين متصرفًا على الأحساء في شوال ١٣٠٢هـ، حتى أوائل ١٣٠٤هـ، انظر: صابان: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، ص١٤٠.

من قبل من أن ضعف الاهتمام بهذا الميناء وتواضع الإمكانيات يقلل من الاستفادة منه على الوجه المطلوب، ولذلك فهو يرى أنه في حال تنظيف السلطات العثمانية هذا الميناء وتوسيعه على نحو يمكن السفن الكبيرة من الاقتراب فإن الفوائد الاقتصادية والأمنية ستكون كبيرة، وشدد على أن المبالغ الكبيرة التي تتردد الدولة في إنفاقها على هذا الميناء لا يمكن مقارنتها بما ستجنيه من مكاسب على المستويين الاقتصادي والأمني(٢٥).

في عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، عين علي سعاد بك(٢٦) متصرفاً للواء نجد، وقد أمضى في هذه الوظيفة ثمانية عشر شهراً ثم انتقل إلى وظيفة أخرى، وبعد ثلاثة أعوام تقريباً نشر في العاصمة العثمانية كتاباً سماه (رحلاتي) خصص جزءاً منه للحديث عن الأحساء ومشاهداته فيها(٢٧)، وكان لميناء العقير في رحلته تلك نصيب ضئيل.

تحدث علي سعاد بك عن مدن الأحساء وقراها عند حديثه عن رحلة العودة من الأحساء بعد أن انتهت مهمته متصرفًا للواء نجد، حيث غادر الهفوف يوم ١٦ ربيع الأول

---

(٢٥) أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، إرادة شورى الدولة، رقم:

I.S.Devlet. 2/36/5.

(٢٦) علي سعاد بك: خريج كلية العلوم الإدارية في إستانبول، عين متصرفاً للواء نجد في ٨ رمضان ١٣٢٧هـ/ سبتمبر ١٩٠٩م، ثم أصبح فيما بعد مديراً لدائرة المهاجرين والعشائر في العاصمة العثمانية.

(٢٧) صابان، سهيل، رحلة علي سعاد إلى الأحساء والبحرين والمدينة المنورة عام ١٣٢٧هـ، ضمن بحوث ندوة الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، رجب ١٤٢١هـ/ أكتوبر ٢٠٠٠م.

١٣٢٩هـ/ ١٧ مارس ١٩١١م(٢٨) ووصل في اليوم التالي إلى ميناء العقير الذي قال عنه إنه يحتوي على فندق صغير وقلعة صغيرة كذلك، وذكر أن الميناء كان مليئاً بأنقاض متناثرة في كثير من أرجائه، كما أن هناك مجموعة من العمال كانوا يحفرون أساسات البناء للمقر الإداري الجديد في ميناء العقير. أما مستودع الميناء فقد أشار إليه بأنه كان مليئاً بأكياس التمر والرز والقهوة ومواد تموينية أخرى، وكان انطباع علي سعاد بك عن الميناء بأنه بعيد عن أي أثر للتقدم والعمران(٢٩).

بعد أن استرد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود الأحساء في شهر جمادى الأولى ١٣٣١هـ/ مايو ١٩١٣م، رفع نديم بك آخر متصرف عثماني للواء نجد تقريرًا إلى وزارة الداخلية العثمانية، كان نديم بك قد وصل إلى البصرة بعد أن أجلى الملك عبدالعزيز الحاميات العثمانية الموجودة في كل من الهفوف والقطيف والعقير، وكان نديم بك حين رفع تقريره عن الأحساء والقطيف يريد تقديم وصف تفصيلي قدر الإمكان لحكومته؛ ترغيباً لها في إرسال حملة عسكرية تستعيد بها سيطرتها على الأحساء والقطيف، وذكر من ضمن حديثه بعض المعلومات عن ميناء العقير، فقال إنه ميناء غير آهل بالسكان مقارنة بميناء القطيف، وإنه كذلك يفتقر للمباني ما عدا فندقاً صغيراً تهدم قسم منه، كما أنه

---

(٢٨) صابان، رحلة علي سعاد، ص٩.

(٢٩) نفسه، ص١٠.

يحتوي على قلعة قديمة البناء، هذا غير قلعة أخرى في موقع الراقة الذي يبعد عن الميناء بنصف ساعة تقريباً، لكنه في معرض حديثه ذكر أن وجود هذا الميناء - العقير - في مواجهة البحرين، إضافة إلى كونه الميناء الأقرب لمركز لواء نجد يمنحانه أهمية خاصة(٣٠).

الأوضاع الأمنية في ميناء العقير:

ظل الطريق بين مركز اللواء (الهفوف) وميناء العقير هاجساً يؤرق الإدارة العثمانية في الأحساء، لكثرة غارات القبائل المحيطة بالمنطقة عليه، وخاصة قبائل العجمان وبني هاجر وآل مرة وبعض عشائر بني خالد، كما أن ميناء العقير ذاته لم يسلم من غارات تلك القبائل، إضافة إلى ذلك كان ميناء العقير محطة رئيسة في محاولة الإمام عبدالرحمن الفيصل استرداد الأحساء بعد عودته من بغداد أواخر عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، حيث عبر بنحو ٦٠٠ رجل من البحرين إلى العقير، وفي هذا الميناء التحق به كثير من الأنصار من العجمان وآل مرة(٣١)، ومن المثير للانتباه ما ذكره محاسب لواء نجد جاويد بك أن الإمام عبدالرحمن نجح في إقامة علاقات مع مأمور ميناء العقير، إذ تبودلت بينهما الرسائل والمكاتبات، واستطاع الإمام عبدالرحمن الفيصل بذلك إرسال

---

(٣٠) أرشيف رئاسة الوزراء، داخلية سياسية DH.Sys. 25/113، تقرير رفعه نديم بك إلى وزارة الداخلية بعد سقوط الأحساء في يد الملك عبدالعزيز آل سعود، ويحوي هذا التقرير معلومات كثيرة وتفصيلية، جغرافية وسكانية...، عن الأحساء والقطيف، وغيرها.

(٣١) السبيعي، التصدي السعودي، ص٩٢.

بعض الذخائر إلى محمد الحبيل(٣٢) شيخ قرية الطرف في الأحساء، ويبدو حدوث هذه العلاقة غير مستبعد، خاصة إذا عرفنا أن الإمام عبدالرحمن الفيصل قد استطاع الوصول إلى أسوار الهفوف ومحاصرتها ماراً بميناء العقير، ولا نظن أنه مر عبر هذا الميناء في وجود إدارة عثمانية متيقظة.

إن استمرار القبائل في مهاجمة القوافل المتجهة من ميناء العقير إلى مركز المتصرفية وبالعكس، وكذلك مهاجمة ميناء العقير، وتمكن الإمام عبدالرحمن الفيصل من اختراق الإدارة العثمانية في المتصرفية بشكل أو بآخر ليعطينا مؤشراً على ما وصلت إليه الأوضاع الأمنية في الأحساء من تردٍّ، خاصة في ميناء العقير .

تفاقمت مشاكل الدولة في ميناء العقير مع مرور الوقت، فبعد مرور نحو عقد من تدخل الصدارة العظمى تدخلاً مباشرًا في المشاكل الأمنية لميناء العقير ظلت مشاكل الميناء حاضرة، حيث طلبت ولاية البصرة في برقية سرية مطلع عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م إلى الصدارة العظمى رفع عدد الفرسان في العقير إلى مئتين، وكذلك إرسال كتيبة من المشاة سريعًا من أجل السيطرة على الأوضاع الأمنية في ذلك الميناء(٣٣).

وكان التردي الأمني قد أدى بولاية البصرة إلى أن تطلب من الصدارة العظمى إرسال كتيبة عسكرية قوية إلى الميناء

---

(٣٢) نفسه.

(٣٣) أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز أوراق خصوصي Y.A.Hus. 431/36.

في مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر وذلك في برقيتها المؤرخة في ١٥ المحرم ١٣١٠هـ/ ٨ أغسطس ١٨٩٢م(٣٤)، حيث أفادت من ولاية البصرة أن سيطرة القبائل المذكورة على الطريق بين المركز والميناء أدت إلى تراكم المواد التموينية في العقير، في حين أن تموين العساكر الموجودين في الهفوف لا يكفي لأكثر من أسبوعين على الأكثر(٣٥)، ومما أدى إلى تفاقم المشكلة أن الطريق بين مركز اللواء وميناء القطيف الذي اتخذ بديلاً للعقير غير آمن هو أيضًا(٣٦)، كما أن الأهالي وفق برقية والي البصرة رفضوا تقديم أي مساعدة لجنود الدولة، على أن عبارة والي البصرة هنا غير واضحة هل يقصد الأهالي العاديين، أم المتعهدين المحليين الذين اعتذروا عن مواصلة عملهم مع السلطات، الأمر الذي دفعها - السلطات - إلى إرسال المواد التموينية برفقة الكتائب العسكرية(٣٧).

اتخذت السلطات العثمانية للسيطرة على الأوضاع في لواء نجد عدة تدابير، منها على سبيل المثال العودة لتعيين متصرفين وقائمقامين ومديرين من العجمان وآل مرة وبني هاجر(٣٨)، كما أوكلوا تأمين المواد التموينية أو نقلها من العقير إلى مركز اللواء لمتعهدين محليين استطاعوا إقناعهم بأنهم يستطيعون بعلاقاتهم وصلاتهم بهذه القبائل تأمين

---

(٣٤) صابان، موانئ الخليج العربي، ص٧.

(٣٥) أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز أوراق خصوصي، Y.A.Hus. 429/69.

(٣٦) نفسه.

(٣٧) نفسه.

(٣٨) أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز متنوع Y.A.Hus. 431/36.

سلامة وصول هذه المواد، وعلى الرغم من كل ذلك تعرضت بعض القوافل للغزو فور مغادرتها ميناء العقير، الأمر الذي جعل الميناء ذاته يقع في دوامة افتقار للمؤن(٣٩).

ركز والي البصرة مصطفى نوري(٤٠) في برقياته للصدارة العظمى على الحديث عمن سماهم الأشقياء وتجولهم في الطريق الموصل بين مركز المتصرفية وميناء العقير، في محاولات حثيثة لدفع حكومته إلى دعم المتصرفية بكتيبة عسكرية(٤١).

في ٢١ ربيع الأول ١٣٢٥هـ/ ٣ يونيو ١٩٠٧م، اقترح قائد الجيش الهمايوني السادس رضا باشا في برقية رفعها للقيادة العسكرية العامة ضرورة تأديب الحكومة قبيلة العجمان المزعجة لسلطات اللواء، وكذلك اقترح بناء قلعة عسكرية في ميناء العقير؛ لتوفير الأمن اللازم له، على أن تستوعب هذه القلعة مئة وخمسين شخصاً(٤٢)، وبناء قلعتين آخريين في مواقع مناسبة على الطريق بين العقير والهفوف، وإرسال الكتيبة الثالثة في الفرقة الآلية الثالثة والأربعين إلى لواء نجد، على أن يقيم بعض أفراد هذه الكتيبة في القلعتين المزمع إنشاؤهما بين الميناء والمركز(٤٣).

---

(٣٩) نفسه.

(٤٠) مصطفى نوري: حصل على رتبة فريق عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م، وعين والياً على البصرة في السنة ذاتها، واستمر في حكم الولاية حتى عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٤م، انظر: صابان، مداخل بعض أعلام ....، ص٢١٣.

(٤١) أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز، أوراق خصوصي Y.A.Hus. 429/69.

(٤٢) نفسه.

(٤٣) أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز متنوع، Y.MTV. 431/36.

لم تُجْدِ كل تلك الإجراءات في كبح جماح قبائل المنطقة؛ إذ يذكر المتصرف علي سعاد بك أن إحدى القوافل التجارية قد هاجمها أوائل عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م المناصير من بني ياس. وكذلك هاجمها بنو هاجر أثناء توجهها من العقير إلى الهفوف عند موقع يسمى جسرة البريمان، بالقرب من العقير، وعلى بعد خمس ساعات فقط، وعلى الرغم من أن هذه القافلة كانت في حماية مئة وخمسين من الخيالة، إلا أن هذه الكتيبة خسرت قائدها المقدم عثمان أفندي، وكسب المهاجمون مئة وخمسين بندقية وتسعين بغلاً، إضافة إلى البضائع الموجودة مع القافلة(٤٤).

الأهمية الجمركية:

رتبت الحكومة العثمانية منذ استيلائها على الأحساء والقطيف تحصيل رسوم جمارك ميناءي القطيف والعقير، لما لتلك الرسوم من أهمية؛ لكن المتتبع لأسلوب تحصيل هذه الرسوم لمدة طويلة من الوجود العثماني في المنطقة يجد الحكومة قد لجأت إلى إيكال هذه المهمة إلى ملتزم بدلاً من الإشراف المباشر على جباية هذه الرسوم، ولقد كان من بين الملتزمين أسماء بعض الأعيان من سكان المنطقة، حيث ورد اسم علي بن فارس، وعلي بن منصور، بوصفهم ملتزمين

---

(٤٤) تجدر الإشارة إلى أن هجوم المناصير هذا على ميناء العقير لم يكن الأول، إذ سبق أن أغارت هذه العشيرة على إحدى القوافل التجارية بين الهفوف وميناء العقير في شهر شوال ١٣٠٩هـ. انظر، أرشيف رئاسة الوزراء، يلدز أوراق المعروضات الرسمية للصدارة Y.A.Res 60/1؛ صابان: رحلة علي سعاد بك، ص٩-١٠.

لجمارك اللواء في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، مقابل مبلغ ١٣٥٠٠ ليرة عثمانية(٤٥).

تغيرت أوضاع تحصيل الرسوم الجمركية في السنوات الأخيرة للوجود العثماني في الأحساء والقطيف، فقد ألغت الحكومة العثمانية طريقة الالتزام، واستبدلتها بالإشراف المباشر على تحصيل هذه الرسوم، وعليه فقد عين في ميناء العقير مأمور جمارك ويساعده أمين للخزينة وكاتب وساع(٤٦). وعندما زار علي سعاد بك ميناء العقير عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، ذكر أن موظفي الجمارك قد وصلا للتو إلى ميناء العقير، وأنهما قد بدآ بالمعاملات الجمركية فيه(٤٧). وقد ذكر المتصرف كذلك أن واردات الميناء تدر مبلغ ستمئة ليرة في الشهر لخزينة الدولة، وهو مبلغ لا يستهان به كما يرى المتصرف، على الرغم من أن الحكومة لم تهتم ببناء مبنى يليق بجمارك الميناء(٤٨).

ميناء العقير بعد انتهاء الحكم العثماني:

بعد ضم الملك عبدالعزيز الأحساء والقطيف في شهر جمادى الأولى ١٣٣١هـ/ مايو ١٩١٣م، كان من الطبيعي أن يتبعهما ميناء العقير، ولقد حاول القائد العثماني نورس بك الذي استقر مع قوته في البحرين بعد ضم الأحساء

---

(٤٥) القريني، مرجع سابق، ص٢٦٠.

(٤٦) نفسه.

(٤٧) السبيعي، الحكم والإدارة...، ص٢١٦.

(٤٨) صابان، رحلة علي سعاد بك، ص١٠.

والقطيف استعادة ميناء العقير، حيث سيطر على قلعة الميناء، لكن الملك عبدالعزيز سرعان ما شن عليه هجوماً اضطره مع قوته إلى الانسحاب مجدداً إلى البحرين(٤٩).

شكلت الوظائف الحكومية العثمانية في اللواء بعد خروج العثمانيين من الأحساء والقطيف مشكلة للإدارة العثمانية، حيث وجد عدد غير قليل من الموظفين أنفسهم بلا وظائف، وكان من بينهم الموظفون في ميناء العقير، سواء في مأمورية الميناء، أو إدارة الجمارك فيه(٥٠)، كما كانت الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من ميناءي القطيف والعقير إلى ميناء البصرة مشكلة أخرى، ولقد أحيلت هذه المسألة إلى المديرية العامة للرسوم الجمركية في العاصمة إسطنبول(٥١) التي أحالتها بدورها إلى وزارة المالية، حيث حددت هذه الوزارة – المالية – الرسوم الجمركية على البضائع القادمة من ميناءي العقير والقطيف، بحيث يؤخذ على البضائع الأجنبية القادمة من هذين الميناءين ١١٪(٥٢).

تابعت السلطات العثمانية في البصرة وبغداد، وكذلك الحامية العثمانية المتبقية في قطر باهتمام واضح تطور الأمور في الأحساء والقطيف بعد أن ضمهما الملك عبدالعزيز قبل أن يحسم العثمانيون أمرهم ويتفاوضوا معه

---

(٤٩) السبيعي، التصدي السعودي...، ص١٨١؛ القريني، مرجع سابق، ص٣٢٥.

(٥٠) الأرشيف العثماني، خارجية سياسية، HR.SYS. 69/13.

(٥١) أرشيف رئاسة الوزراء، أوراق الباب العالي، B.E.O. 314858.

(٥٢) نفسه.

فيما عرف - باتفاق الصبيحية -، وأدى ميناء العقير في هذه الفترة دوراً بارزاً في تطور الأحداث، إذ التقى فيه الملك عبدالعزيز الوكيلين البريطانيين في الكويت والبحرين، الكابتن وليم شكسبير، والكابتن تريفور، وأطلعهما على المقترحات العثمانية التي عرضت عليه، والتي تمثل في مجملها تهديداً للمصالح البريطانية في المنطقة في محاولة منه لإقحام البريطانيين في صراعه مع العثمانيين. ولقد نجح الملك عبدالعزيز نسبياً في تحريك الأمور على المسار العثماني البريطاني، حيث تقدم السفير العثماني في لندن حقي باشا باحتجاج لدى الحكومة البريطانية ضد إقامة علاقات مباشرة بينها وبين الملك عبدالعزيز؛ حيث قدم له الوكيلان في البحرين والكويت مقترحات بخصوص حماية السفن التجارية خلال لقائهما إياه في ميناء العقير(٥٣).

وعندما عقدت المفاوضات بين الحكومة العثمانية ممثلة بوالي البصرة سليمان شفيق باشا(٥٤) ولجنة المفاوضات المكوّنة معه والملك عبدالعزيز كان ميناء العقير حاضرًا في هذه المفاوضات، إذ اشتملت المادة الرابعة من مسودة الاتفاق العثماني - السعودي (اتفاق الصبيحية) على إبقاء بعض

---

(٥٣) أرشيف رئاسة الوزراء، خارجية سياسية HR.Sys.114/20؛ أرشيف رئاسة الوزراء، داخلية، قلم مخصوص DH.KMS.2/2-2، ورقة ٧٣.

(٥٤) أرشيف رئاسة الوزراء، داخلية قلم مخصوص DH.KMS.2/2-2 ورقة رقم ١٨٦،١٨٧. تمت هذه المقابلة يومي ١٨، ١٩ صفر ١٣٣٢هـ/ ١٥، ١٦ ديسمبر ١٩١٣م، انظر: صفوة، نجدة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، ٤ أجزاء، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٠م، ١/٢١٦-٢٢٠.

الجنود العثمانيين في المناطق الساحلية كالقطيف والعقير، ويكون الوجود العسكري في شكل مجموعات من قوات الجيش والأمن، كما نصت المادة السابعة على أن يرفع العلم العثماني على كل المباني الحكومية، ومنها العقير، لكونها من المناطق الساحلية التابعة للأحساء(٥٥).

الخاتمة:

يمكننا الآن بعد دراسة ميناء العقير خلال فترة الحكم العثماني لمنطقة الأحساء والقطيف، التي استمرت لنحو ٤٢ سنة، أن نخلص إلى أن هذا الميناء كان على قدر من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للواء نجد العثماني، لكنه على الرغم من هذه الأهمية لم يكن مستقراً بسبب غارات قبائل المنطقة عليه، أو تعرضهم للقوافل التي تحمل الأسلحة أو التموينات إلى مركز اللواء؛ وهو ما سبب قلقًا مزمناً للإدارة العثمانية في اللواء، وعلى الرغم من ذلك فالملاحظ أن الحكومة العثمانية قد أهملت هذا الميناء ولم تهتم به بما يوازي تلك الأهمية.

---

(٥٥) أرشيف رئاسة الوزراء، داخلية قلم مخصوص، DH.KMS. 2/2-2، ورقة رقم ٢٧٤، ٢٧٥. ومن الواضح أن الملك عبدالعزيز سعى إلى كسب الوقت ريثما تتغير الأمور على الأرض لمصلحته، عندما أجرى هذه المفاوضات مع العثمانيين، وليدق من جانب آخر ناقوس الخطر لدى البريطانيين في محاولة منه لإقحامهم في صراعه مع العثمانيين، على أن هذه المفاوضات في الحقيقة لم تسفر عن اتفاقية نهائية ملزمة للطرفين؛ نتيجة الإجراءات الإدارية المطولة عند العثمانيين، ثم انشغالهم بالحرب العالمية الأولى.